



السيد الرئيس

يرحب وفد بلادي بمعالي الدكتور عبد الله السعيد وزير الشؤون القانونية رئيس وفد سلطنة عمان الشقيقة واعضاء وفده المرافق، ونشيد بالجهود التي بذلت لإعداد هذا التقرير، والتي تبين اهتمام الحكومة العمانية وسعيها لتعزيز وحماية حقوق الانسان وكان هذا السعي واضحاً من خلال ما تم تحقيقه من إنجازات مهمة منذ الجولة الأولى للاستعراض. كما نود ان نشيد بالجهود التي تبذلها سلطنة عمان في تعديل التشريعات الوطنية والتي جاءت منسجمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها وخاصة تلك ذات العلاقة بحقوق الانسان. من خلال استعراضنا للتقرير الوطني الثاني نود ان نتقدم بالتوصيات التالية:

1- قامت الحكومة العمانية بتعديل مسمى جهاز الرقابة المالية والإدارية وتوسيع صلاحياته بموجب المرسوم السلطاني رقم 27 لسنة 2011 وبهذا الإطار نوصي بتعزيز الجهود بما يضمن مكافحة الفساد.

2- دعوة السلطنة لبذل مزيد من الاهتمام بقضايا الطفل.

3- العمل على دعم جهود المجتمع المدني في تعزيز حقوق الانسان من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطتها في نشر الوعي بمبادئ حقوق الانسان.

وفي الختام نتمنى لسلطنة عمان المزيد من الرخاء والاستقرار

وشكراً سيدي الرئيس